http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1887) السنة الثامنة - الأثنين (23) آب 2010

رأي عـام.. مراقبون يدعون إلى دعم الجيش العراقي في المرحلة المقبلة

مواطنـون يعبـرون لـ المدى عن مخـاوفـهم من عـدم جـاهزيـة القـوات الأمنيـة لسـد فـراغ الانـسـحـاب

□ بغداد / اياس حسام الساموك

تضاربت اراء العراقيين بشأن انسحاب القوات الامريكية من العراق، ففي الوقت الذي رحب بعض المواطنين بهذا الانسحاب كون القوات العراقية لها القدرة على ملء الفراغ بعد خروج القوات الامريكية من العراق شكك القسم الاكبر ممن تحدثوا لـ"المدى" بقدرة القوات الامنية العراقية ودليلهم في ذلك تردي الاوضاع في البلاد وفضلوا بقاء هذه القوات الى حين تحسن الاوضاع واستكمال القوات العراقية جاهزيتها لمسك زمام الامور.

تباين الآراء

اول المتحدثين لـ"المدى" كان المواطن سهيل نجم عبد وهو موظف حجز في مكتب الخطوط الجوية حيث قال ان القوات الامنية العراقية غير جاهزة لاستلام الملف الامني، كونها لا تمتلك الاسلحة واجهزة الكشف عن المتفجرات الكافية للقيام بمهامها، متسائلا لماذا لم تستلم القوات الامنية اجهزة السونار التي تكشف عن المتفجرات المعروفة دوليا؟ لافتا الى ان هذا السؤال لاجواب له كون الجانب الامريكي لايريد للقوات العراقية امساك زمام الامور حتى يبقي الوضع بين يديه، مشككا بأن الانسحاب الامريكي هو انسحاب حقيقي.

اما المواطن احمد يوسف احمد وهو تاجر فيفضل في حديثه لـ"المدى" بقاء القوات الامريكية، مضيفا ان هنالك ما يعرف بالسيئ والاسوأ، فبقاء القوات الامريكية هو سيئ اما انسحابها فهو الاسوأ كون القوات العراقية مازالت تحت ضغط الاحزاب المسيطرة على المشهد السياسي وهو ما يجعلها تتقاعس في اداء مهامها.

في حين يذهب المواطن شاكر عليوي وهو مدرب سابق لكرة القدم في حديثه لـ"المدى" الى ان القوات العراقية لها القدرة في السيطرة على الوضع في العراق ولكن بعد ان تكتمل جاهزيتها، اما حاليا فلا اعتقد ان لهذه القوات القدرة على ذلك، وبالتالي ان انسحاب القوات الامريكية حاليا سيؤدي الى فوضى.اما الحديث عن تدهور الاوضاع الامنية في الاونة الاخيرة فالتدهور سببه داخلي لا خارجي.

المواطن حسين علي هادي وهو صاحب كشك لبيع السكائر يأمل في حديثه لـ"المدى" عند تشكيل الحكومة ان يتحسن الوضع وان تستطيع القوات الامنية ملء الفراغ الذي سيشكله الانسحاب، مشككا بقدرة القوات الامنية في الفترة الحالية.

في حين يرى المواطن برهان علي وهو صاحب محل لبيع الموبايلات في حديثه لـ"المدى" ان الانسحاب الامريكي من العراق سيسبب فراغاً في المنطقة، مضيفا ان القوات العراقية لم تصل الى درجة الجاهزية الكاملة، متمنيا ان يحدث الانسحاب في اقرب وقت تستطيع فيه القوات العراقية القيام بواجبها.

كما لا يعتقد المواطن عبد الستار جبار وهو عامل في مكتبة ان تستطيع القوات الامنية مسك زمام الامور في حال انسحاب القوات الامريكية، مضيفا في حديث لـ"المدى" ان التدهور الذي يحدث على الصعيد السياسي يرمي بظلاله على الجانب الامني، مشككا في نفس الوقت بوجود انسحاب للقوات الامريكية من العراق، كون هذه القوات بذلت جهدا كبيرا في دخولها الى العراق فلايتصور ان تنسحب بهذه السهولة.

الا ان المواطن حيدر رضوان وهو كاسب فيذهب في حديث لـ"المدى" الى ان القوات الامنية قادرة على اجتياز مرحلة انسحاب القوات الامريكية وتستطيع حفظ الامن لوحدها كون القوات الامريكية منسحبة الى القواعد ومنذ اشهر وان اغلب المداهمات ينفذها الجانب العراقي،لافتا الى ان القوات الامريكية كان دورها ساندا في الفترات الاخيرة فالدور الرئيس هو للقوات العراقية.

غير ان المواطن فاضل خضر وهو تاجر سبح وانتيكات يعارض في حديث لـ"المدى" خروج القوات الامريكية من العراق الا بعد خمس سنوات، معللا ذلك بعدم وصول الشعب العراقي الى درجة من الثقافة لمفهوم الديمقراطية والانتخابات، والقوات الامنية ما زالت لا تستطيع تحمل المسؤولية بعد الانسحاب كون بعضها خاضعاً لسيطرة الاحزاب المتنفذة، مؤكدا حصول فوضى من الارهابيين والمليشيات اذا ما مضى الجانب الامريكي بالانسحاب في الفترة الحالية.

المواطن كاظم عباس وهو سائق حافلة يرى في حديث لـ"المدى" ان القوات الامنية قادرة على مسك زمام الامور، مضيفا انا مع الانسحاب فالفوضى اذا ماحدثت سببها الاطراف السياسية المتنافسة على السلطة ولا علاقة لها بقدرة القوات الامنية.

وعبر المواطن علي اياد وهو منتسب في الشرطة الاتحادية في حديث لـ"المدى" عن ثقته بقدرة القوات الامنية في حفظ الامن والاستقرار، لافتا الى ان التفجيرات الاخيرة التي حدثت سببها التأخر في تشكيل الحكومة، نافيا ان يكون هنالك انسحاب امريكي من العراق كون القوات الامريكية لها قواعد كثيرة في جميع انحاء البلاد.

المواطن حامد الكيلاني وهو صحفي تكلم لـ"المدى" عن وجود مخاوف من الانسحاب الامريكي لاحتمال حدوث فوضى وتدخلات اقليمية وعودة المليشيات الى الشارع وتنظيم القاعدة المدعوم من اكثر من جهة اضافة الى اجندات بعض الاحزاب السياسية.

كما ينفي لـ"المدى" المواطن ابراهيم وديع وهو موظف في دائرة بيئة بغداد ان تكون القوات الامنية قادرة على الامساك بالوضع الامني، مضيفا: انا لست مع الانسحاب كون الشارع العراقي لم يصل الى الوعي السياسي الكامل اضافة الى التدخلات الخارجية خصوصا دول الجوار، لافتا الى ان التفجيرات الاخيرة التي حدثت في بغداد يرجع سببها الى الصراعات السياسية بين الكتل من اجل السيطرة على دفة الحكم.

تشخيص العلل

المحلل السياسي د.عبد العظيم محمد يرى في حديث لـ"المدى" ان الشارع العراقي بدأ يحس بهشاشة الوضع الامني في البلاد والدليل التفجيرات الاخيرة، مضيفا ان العراقيين يخشون من ان يكون هنالك انسحاب كامل كون البلاد مهددة من قبل الدول الاقليمية، موضحا ان السبب في ذلك هو بعض السياسيين المنشغلين بالصراعات على المناصب.

محمد يشدد على ان الشارع العراقي يعاني من تدهور في الملف الامني وانعدام في الخدمات فالقوات العراقية غير جاهزة لاستلام الملف الامني كما اعلنت ذلك بعض القيادات العراقية، لافتا الى ان الانسحاب قد يحول العراق الى ساحة للارهاب، مؤكدا ان الحل يكون من خلال تشكيل حكومة قادرة على مسك زمام الامور، متمنيا من الكتل السياسية التي تنتمي الى العراق ان تعمل على لملمة الجروح وان تعالج الاوجاع التي يعاني منها الشارع العراقي وان تضع حلاً لهذا الحال المزري من خلال ايجاد اسس للانسحاب ودراسة كاملة للواقع الامني الذي يمر به العراق ومن ثم تبدأ عملية الانسحاب.

فيما يؤكد الاعلامي عبودي الموسوي لـ"المدى" ان القوات العراقية الامنية غير جاهزة، مضيفا ان الشارع العراقي يرغب بالانسحاب ولكن مع توفر الظروف المناسبة له، مشددا على ان الشارع العراقي بات يعيش حالة من الاحباط بعد ان كان يرغب بحياة رغيدة وكريمة.

الموسوي يضيف ان المسؤولين عن الوضع الامني هم من زرع حالة الاحباط لدى العراقيين وهذا ما جعل الشارع العراقي يرغب ببقاء القوات الامريكية في الفترة الحالية لعدم وجود قوة ضاربة يمكن لها سد الفراغ بعد الانسحاب.

رفـض اعـتـبـار الانـسـحـاب الأمـيـركـي مـفـاجـأة

المالكـي: خريطة المواقع الرئاسية أقرب سيناريوهات حل الأزمة

□ بغداد / قناة الفيحاء

رفض رئيس الوزراء نوري المالكي اعتبار انسحاب القوات الامريكية المقاتلة قبل موعدها المحدد مفاجأة، مؤكداً ان هذا الانسحاب هو تتويج للاتفاقية الامنية المبرمة بين الجانب العراقي والامريكي، لافتاً الى بقاء قرابة ٦ آلاف جندي امريكي ستكتمل عملية انسحابهم بنهاية شهر آب الجاري.

جاء ذلك خلال لقاء متلفز اجرته قناة الفيحاء الفضائية امس الاول.

المالكي اعتبر انسحاب القوات الاميركية من العراق انجازاً كبيراً لحكومة الوحدة الوطنية وقراراً وطنياً حاسماً بعيداً عن جميع المزايدات والشعارات الرنانة.

وشدد المالكي على ان هناك مصالح مشتركة تجمع بين الدول، وان العرق يختار حلفاءه طبقا لتلك المصالح، مشيراً ان الولايات الأمريكية دولة عظمى ويمكن للعراق ان يستفيد من قدراتها الاقتصادية والعلمية الكبيرة لبناء وتقدم البلاد، مشددا على ان تلك العلاقة تنطبق على دول المنطقة والاتحاد الاوربي.

رئيس الوزراء اعتبر التخوف من الانسحاب الامريكي غير مبرر، مبيناً ان الملف الأمني بيد القوات العراقية ودور القوات الامريكية لا يتعدى كونه دور دعم واسناد من الناحية الفنية، مطمئناً الجميع بأن الأمن الداخلي لن يهتز بانسحاب القوات الأمريكية لأن الملفات الأمنية جميعها بيد القوات العراقية، مؤكداً ان القوات الأمنية جاهزة وقادرة على ضبط الأوضاع الأمنية ومهيئة لكل الاحتمالات وقادرة على التصدي للارهابيين والخارجين على القانون، لافتاً الى ان العراق لازال بحاجة الى قدر من الزمن والوقت لتكون اجهزته قادرة على التصدي لأي هجوم خارجي او مواجهة قوة عسكرية اخرى، مبيناً ان عملية بناء الجيش قائمة ومستمرة، موضحاً ان القدرة الامنية والعسكرية للعراق ستكتمل في العام ٢٠٢٠، وفق ماهو مخطط له.

المالكي رفض تدخل دور الجوار في الشأن العراقي أسوة بما يفعله العراق بعدم التدخل بشأن هذه الدول، داعيا الى ضرورة البحث عن المشتركات بين الجانبين والعمل على تقويتها، رافضاً ان يكون العراق خاضعاً لأحد او ان يقاتل بالنيابة عن احد.

وعن أزمة تشكيل الحكومة اوضح المالكي ان حكومة الشراكة الوطنية رغبة جميع العراقيين وهي حاجة ملحة في الوقت الراهن، مؤكداً ان القائمة العراقية كجزء من ناتج الانتخابات الوطنية وما حصلت عليه، من حقها ان تكون شريكة في الحكومة، مؤكداً ان ازمة تشكيل الحكومة تجاوزت مرحلة تشكيل الكتلة الاكثر عدداً بإعلان التحالف الوطني بين إئتلافي دولة القانون والوطني العراقي، مشيراً الى ان الأزمة تقف عند مبدأ الشراكة وضرورة انفتاح الكتل على بعضها البعض، لافتاً الى ان الحوارات مستمرة بين الكتل كافة بغية التوصل الى حكومة الشراكة الوطنية.

رئيس الوزراء اعتبر اتهامه بالطائفية شوشرة سياسية، حسب تعبيره، معتبراً هذا الاتهام بعيداً عن الواقع ولا يوجد ما يدل على ذلك، مؤكداً انه لم يمارس العمل الطائفي من الناحية السياسية ولم يفرق بين المكونات ويدعم احدها على الآخرى، موضحاً ان النجاح الذي حققته الحكومة في الملف الأمني دليل على بطلان هذا الاتهام.

المالكي اكد ان ائتلاف دولة القانون قدم رده على التصورات التي وردته من القائمة العراقية والقوائم الأخرى، مؤكدا ان الرد عبارة عن ورقة اصلاح سياسي تضع حلاً لأزمة تشكيل الحكومة، مبيناً انها اعتمدت مبدأين اساسيين في بنيتها وهي وحدة الدولة والدستور وتضمنت في فقراتها اصلاحات في كثير من مفاصل الدولة منها القضاء ومجلس النواب وسياسات البلد الخارجية.

المالكي رفض اعتبار الخلاف على رئاسة الوزراء سبباً لأزمة تشكيل الحكومة، مؤكداً ان الخلاف هو حول بناء الدولة وكيفية ادارتها بين المركزية واللامركزية، لافتاً الى ضرورة اجراء تعديلات دستورية تسهم في بناء دولة قوية قادرة على حماية المواطن وبعيداً عن المركزية التي كانت قائمة في ظل نظام البعث المباد.

المالكي اكد أن منصب رئيس الوزراء محسوم للتحالف الوطني حسب الدستور وتفسير المحكمة الاتحادية، مشيرا الى ان من يتحدث بخلاف ذلك يعمل على تعطيل العملية السياسية.

وعن المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية اوضح رئيس الوزراء ان فكرة المجلس ليست بالجديدة وكان في السابق هناك المجلس السياسي للأمن الوطني، مبيناً ان الجديد في الأمر هو صلاحيات هذا المجلس وما يراد اعطاؤه منها، موضحاً ان القائمة العراقية قدمت مقترحات بخصوص صلاحيات هذا المجلس، مؤكداً ان الصلاحيات التي قدمتها العراقية غير مقبولة وهي متناقضة مع وحدة الدولة ومهام مجلس النواب كسلطة تشريعية، وتتناقض مع مبدأ فصل السلطات، مؤكداً ان دولة القانون ترغب بتحقيق مبدأ الشراكة من خلال هذا المجلس، موضحا ان بإمكان المجلس تقديم مساعدة فاعلة وحقيقية في بناء الدولة وذلك بوضع سياسات الدولة الاقتصادية والعلاقات الخارجية وغيرها من السياسات الستراتيجية.

وعن دول الجوار والتدخلات الخارجية أكد المالكي ان الحكومة لا ترغب بأن تكون هناك قطيعة مع دول الجوار، موضحاً ان العلاقات مع هذه الدول يجب ان تكون ايجابية ولخدمة العراق وشعبه وألا تكون للاستقواء بها على القوى السياسية، مؤكداً رفضه لمبدأ التدخل في الشأن العراقي من قبل هذه الدول، مبيناً ان دول الجوار ليس من حقها ان تدعم طرفاً سياسياً عراقياً ضد طرف آخر، رافضاً ما تقوم به بعض دول الجوار من عقد مؤتمرات لمواجهة احد اطراف العملية السياسية.

وعن زيارته لإقليم كردستان وعلاقته مع الكرد، اكد المالكي أن علاقاته مع الكرد تاريخية وهي لخدمة الشعب العراقي، مبيناً انه يرفض مبدأ التنازل من أجل الحصول على مكاسب شخصية، مشدداً على انه لم يناقش القادة الكرد في أي ورقة يقال ان بها تنازلات، مؤكداً ان حواراته مع القادة الكرد تركزت على ترسيخ مبدأ الشراكة وتجنيب العراق والعراقيين المخاوف والمخاطر التي تحيق بهم، لافتاً الى ان اللقاء مع رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني كان ايجابياً وتطرق الى الخطوات العملية الواجب تطبيقها للاسراع في تشكيل الحكومة بعيداً عن مناقشة توزيع المناصب والوزارات، مشيراً الى ان برنامج التحالف الوطني فيه ما يدعو الكرد للاطمئنان وهو اقرب ما يكون للكرد من غيره لتقارب الرؤى بين الجانبين وما بينهما من تاريخ نضالي وسياسي مشترك.

وعن السيناريو الاقرب لحل الأزمة اكد المالكي ان القوى السياسية اتفقت على خريطة سميت خريطة المواقع الرئاسية وهي اقرب السيناريوهات، والتي تقضي بتوزيع المناصب الرئاسية بين الكتل، موضحاً ان رئاسة الجمهورية من نصيب إئتلاف الكتل الكردستانية ورئاسة الوزراء للتحالف الوطني ورئاستي مجلس النواب والمجلس الوطني للسياسات الستراتيجية من نصيب ائتلاف العراقية، مؤكداً ان هذه الخريطة رؤية جار الحوار حولها، مبيناً ان توفير الضمانات للشركاء بأن هذه الخريطة تمثل تحقيقاً لرغبتهم في الشراكة الوطنية وتزايد القناعة بها سيؤدي الى انطلاق العملية السياسية واعلان الحكومة، لافتاً الى ان القائمة العراقية لاتزال لديها اعتراضات على منصب رئاسة الوزراء.

فـرار المتهم الرئيس بقتـل النـاشطـة البـريطانيـة مارغريت حسن من السجن

□ بغداد / ا ف ب

اعلنت وزارة العدل ان المتهم الرئيس بقتل الناشطة البريطانية مارغريت حسن، الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة سابقا هرب من السجن.

وقال وكيل وزير العدل بوشو ابراهيم، ان علي لطفي جسار الراوي المتهم بقتل مارغريت حسن قد هرب من السجن، مضيفا انه تم تهريبه من قبل عدد من موظفي سجن الاصلاح".

واكد ابراهيم ان "جميع المتعاونين في تهريبه من الموظفين تم احالتهم الى القضاء.

وكان محامي عائلة مارغريت حسن قد اعلن في ١٥ تموز الماضي ان المحكمة ابلغته بصورة غير رسمية ان علي لطفي جسار قد يكون هاربا من السجن.

وكانت المحكمة قد اجلت الحكم الى ١٩ ايلول المقبل، بسبب عدم ورود رد من وزارة العدل حول مصير المدان، للمحكمة، كما ان المحكمة اصدرت حكما في الثاني من حزيران ٢٠٠٩ بالسجن مدى الحياة على جسار لكن محاميه طلب تمييز الحكم.

وقد ادين جسار "بالاشتراك بقتل وخطف" الناشطة البريطانية و"ابتزاز" السفارة البريطانية، وتشير التقارير جسار ينتمي الى كتائب ثورة العشرين، بحسب احد محامي عائلة مارغيت. وسلمت السفارة البريطانية المحكمة ادلة تشمل تسجيلات صوتية يظهر فيها جسار يتحدث اللغة الانكليزية بطلاقة ومسؤولين بالسفارة، بالاضافة الى تسعين رسالة الكترونية.

وطلب المدان مبلغ مليون دولار من الحكومة البريطانية لقاء تحديد مكان جثة حسن التي لم يعرف حتى الان، واعتقلت قوة عراقية اميركية مشتركة جسار في منزله في حي الجامعة غربي بغداد) في ٢٣ اذار ٢٠٠٨.

وكانت مارغريت حسن قد خطفت في تشرين الاول ٢٠٠٤ ثم قتلت بعد شهر.ولم يتم العثور على جثتها حتى الان.

يشار الى ان وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ كان قد اعرب عن "قلقه" حول اختفاء المتهم، وجاء ذلك خلال مكالمة هاتفية بين هيغ ونظيره العراقي هوشيار زيباري بعد تصريح محامي مارغريت الذي قال ان "مدير سجن التسفيرات ابلغ القاضي بان مكان القاتل غير معروف".

الداخليـة تضبـط مزارع للداتـورة فـي الموصـل وبعقوبـة والنـاصريـة

مكتب مكافحـة المخـدرات: العـراق مصـدر رئيـس لإنتـاج وتصـديـر المخـدرات إلى الجـوار

□ بغداد / هشام الركابي

تشكل ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق احدى الاخطار المحدقة بمستقبل شبابه، نظرا للنتائج السلبية المترتبة على زيادة متعاطيها.وتنفق حكومات دول اوربا وامريكا الشمالية والجنوبية، فضلا عن قارة اسيا وافريقيا مئات الملايين من الدولارات سنويا كحملات اعلامية متتابعة للحيلولة دون تعاظم مخاطر المخدرات، وفق ما اعلنته تقارير دولية، لكن في العراق لا تزال هذه الظاهرة تستفحل كالسرطان في جسد المجتمع، مع الامكانات المحدودة للاجهزة الامنية في السيطرة على عملية دخولها الى البلاد، ومطاردة مروجيها.

مصدر في مكتب مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية اوضح لـ(المدى) أن العراق أصبح مصدرا رئيسا لإنتاج وتصدير المخدرات إلى دول الجوار من خلال زراعتها في عدد من المحافظات العراقية، بعد أن كانت البلاد ممراً لنقلها من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة لها.

واضاف إن الانفلات الأمني الذي شهده العراق كان الانطلاقة الحقيقية لتنامي ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات في البلاد، والتي ازداد شيوعها عام ٢٠٠٩.

واوضح أن وزارة الداخلية اكتشفت عدداً من الاماكن التي تزرع فيها المخدرات بالمحافظات التي تشهد وضعا امنياً ساخناً، مثل نينوى وديالى وذي قار، إذ تم ضبط مزارع لنبتة تسمى (الداتورة).

وأشار الى أن الوزارة ضبطت اشخاصا من جنسيات مختلفة في العراق لهم علاقة بتجارة المخدرات متوقعاً أن يكون هؤلاء الأشخاص المورّدين الأساسيين المسؤولين عن ادخال تلك المواد إلى العراق.

وتفيد التقارير الرسمية بأن عدد المتعاطين والمتاجرين والمروجين والمهربين للمخدرات في البلاد عام ٢٠٠٣ كان لا يتجاوز ٣٢١ شخصا، الا ان اعدادهم تنامت خلال السنوات الست الماضية حتى وصلت عام ٢٠٠٩ الى ١٤١٥ شخصا ليتحول العراق من معبر لهذه المواد الى منتج ومصدر لها.

وتنتشر تجارة المخدرات في منطقتي الفرات الاوسط وجنوب العراق، وبغداد، بحسب ما اعلنه مراقبون لـ(المدى).

ناصر حبيب وهو ناشط في مجال حقوق الانسان بمحافظة ميسان قال تعد المحافظة من اكثر مدن العراق انتشارا لظاهرة تجارة المخدرات، وهناك العديد من العصابات المختصة بهذا الشأن، لكن من الصعب تتبعها او الاصطدام بها، نتيجة للقوة المادية وكثرة افرادها المسلحين، ما يجعل من المستحيل مطاردتها او تسليط الضوء على تصرفاتها، في النشاطات التي نقوم بها كمنظمات مجتمع مدني، خوفا من عمليات انتقامية قد تواجهنا.واضاف حبيب: طول حدود المحافظة مع الجارة ايران، واستحالة السيطرة على عمليات تسلل المهربين وتجار المخدرات ادى ذلك الى ان تكون ميسان من اكثر المدن نشاطا لتجارة المواد المخدرة، وتأتي بعدها محافظة البصرة، وكذلك فأن نسبة متعاطيها بدأت بالازدياد، ما يضع مستقبل شبابنا على المحك.

ويشير صاحب شركة نقل الوفود والزائرين الى العتبات المقدسة مرتضى حميد الى ان بعض الاشخاص ينتحلون صفة زوار، لكنهم في الحقيقة مروجو مخدرات، واضاف: كان العراق في الماضي دولة مرور للمخدرات من دول الإنتاج الى دول الاستهلاك، اما في الوقت الحاضر فقد أصبح العراق في مصاف دولة الاستهلاك للمخدرات، فكما هو معلوم، فأن افغانستان تعد الدولة الاولى في زراعة وانتاج المخدرات على مستوى قارة اسيا، وتقوم بتصريف بضاعتها الى دول الخليج وشمال افريقيا، عن طريق العراق باعتبار ان طريق الحرير الذي تمر منه الى تلك الدول يبدأ من ايران ثم العراق لينتشر الى دول اخرى، غير ان هذا الطريق قد تحول، وبالاخص قبل سنوات، اذ اصبحت البلاد من الدول المستهلكة، وتدخل المواد تلك عن طريق اشخاص ينتحلون صفة زوار، وهذا ما عرفنا به من خلال اختلاطنا بالزوار الايرانيين، لذا نشاهد ان انتشار المخدرات بدأ من المحافظات التي توجد فيها المراقد المقدسة واشخاص من جنسيات مختلفة يحمل بعضهم المخدرات بغرض التجارة المربحة.

الباحث الاجتماعي منصور الراوي قال لـ(المدى): تأثير تعاطي المخدرات على المجتمع لا تظهر بصورة سريعة، بل انها على درجات، تبتدئ بامتناع الشباب عن العمل ومحاولة جني الاموال بأية طريقة، ومن ثم انتشار الجريمة، واصابة اهم شريحة في المجتمع بخلل وتعطيل كبير لدوره.واضاف: هذه العملية تأخذ وقتا، وان استمرت اوضاع شبابنا في عدم الامتناع عن تناول المخدرات وقلة فرص العمل فأن الجريمة ستنتشر بصورة كبيرة لا محالة، لذا فأن على الجهات الامنية المختصة، والحكومة المقبلة العمل على منع تجارة المخدرات بكافة الطرق وتوفير فرص عمل للشباب كي لا يجدوا في تعاطي المخدرات سبيلا لهم على مواجهة مصاعب الحياة.